المالية الإسلامية بالمغرب
الرهانات والتحديات

طارق أمدناغ
دبلوم الماستر المتخصص في
"استراتيجية المؤسسات المالية"

لقد تَمكَّنَ قطاعُ المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة من تحقيق نجاحاتٍ كبيرة على الصعيدَين (الإقليميِّ والعالميّ)؛ وذلك من خلالِ تنامي عدد المؤسسات المالية الإسلامية واتِّساع انتشارها الجغرافي؛ فقد بلغَ عددُها حوالي ١١٤٣ مؤسسةً؛ منها ٤٣٦ مصرفاً إسلامياً أو نافذةً للخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، و٣٠٨ شركةَ تكافلٍ و٣٩٩ مؤسسةً مالية إسلامية أُخرى؛ مِثل شركات (التمويل والاستثمار).

ويَنتشِرُ معظمُها في منطقةِ الخليج وجنوب شرق آسية، وتستحوذُ المملكة العربية السعوديةُ وإيرانُ وماليزيا والإمارات على معظمِ الأصول المالية الإسلامية في العالَم.

ورَغْمَ هذا النموِّ المتزايد والاتِّساع الجغرافيّ للمالية الإسلامية عَبْرَ العالم؛ إلاّ أنّ المغرب ظلّ بعيداً عن الصيرَفة الإسلامية، وظلَّ يرفضُ منذ وقتٍ طويل فِكرةَ الترخيصِ لِفَتح البنوك الإسلامية، الى حُدود سنة ٢٠٠٧؛ حيث تمَّ الترخيصُ للبنوكِ التقليدية بتسويق بعض المنتجات الإسلامية، تحت مسمى "المنتجات البديلة". إلا أن هذه التجربة باءت بالفشل ولم تحقق النتائج المرجوة. وقد أدَّى فشلُ هذه التجربة إلى تنامي الضُّغوطِ من أجْلِ وَضْعِ الإطار القانوني والبنية التحتيّة اللازمة من أجْلِ انطلاقةٍ صحيحة لمشروع المالية الإسلامية بالمغرب.

استجابةً لهذه الضغوط، وسعياً إلى وَضْعِ حدٍّ لِمُشْكِلِ السيولة وجَلْبِ استثماراتٍ خارجية– خُصوصاً من منطقة الخليج، أقَرّ المغرب في نهاية سَنة ٢٠١٤م القانون البنكي الجديد[1]، الذي يُنظِّمُ عملَ البنوك الإسلامية في المغرب تحت مسمّى "البنوك التشاركية". كما تبنَّت الحكومةُ في منتصف مايو ٢٠١٥م مشروعَ قانونٍ لتنظيمِ نشاطاتِ التأمين الإسلاميّ أو ما يُسمّى بـ "التأمينِ التكافُليِّ"[2].

ما واقعُ الصناعةِ المالية الإسلامية اليوم؟

ما أهمُّ التحدِّياتِ التي تنتظِرُ هذه الصناعة في المغرب؟

---

[1] القانون رقم ١٢-١٠٣ المتعلق بمؤسَّسات الائتمان والهيئات المعتبَرة في حُكمها
[2] القانون رقم ٥٩.١٣ القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم ١٧.٩٩ المتعلِّق بمُدوَّنة التأمينات

١ . الصناعة المالية الإسلامية : أرقام ناطقة : بلغَ حجمُ الصناعةِ المصرفية الإسلامية في عام ٢٠١٥ م مبلغَ ٢ ترليون دولار وفقَ تقديراتِ شركة "أرنست آند يونغ" وتقريرُ البنك الدولي الصادرِ في أكتوبر ٢٠١٥ م، وهو ما يُمثِّلُ ١,٥٪ من إجماليِّ الأصولِ العالَمية، كما يُسجِّلُ مُعدَّلاتِ نُموٍّ تتراوحُ بين ١٥ و٢٠٪ سنويّاً.

وعلى مدى ستِّ سنواتٍ الماضية، عرَف قطاعُ الصكوك نموّاً كبيراً؛ لتبلُغَ قيمةُ عمليَّاته في ٢٠١٤ م أكثرَ من ٣٠٠ مليارَ دولار.

وأضافَ تقريرُ البنكِ الدولي أنّ قيمةَ الأصول التي تُديرُها صناديقُ إسلامية ارتفعَ من ٤٠ مليار دولار إلى حوالَي ٦٠ مليار دولار ما بين سنواتٍ (٢٠٠٩ و٢٠١٤)م.

كما عرَفت أقساطُ التأمينِ التكافليّ نموّاً هائلاً من ٨ مليارات دولار بنهايةِ عام ٢٠١١ م إلى أكثرَ من ١٤ مليار دولار في ٢٠١٤، ومن المتوقَّعِ أن تبلُغَ ٢٠,٥ مليار دولار بنهايةِ عام ٢٠١٦م؛ أيّ: بمعدَّلَ نموٍّ يُناهزُ ١٥٤٪ خلال خمسِ سَنوات.

وأشارَ البنكُ إلى أنّ التمويلَ الإسلاميّ والخدماتِ المصرفية الإسلامية يعتمدانِ مبدأينِ أساسيَين؛ هُما: وُجوبُ مراعاةِ عُنصرِ تقاسُمِ المخاطرِ في المعاملاتِ كافّةً، وَوُجودُ غِطاءٍ يُمثِّلُ أصولاً حقيقيَّة للمُعاملاتِ كافّةً.

٢ . رِهاناتُ الماليةِ الإسلامية في المَغرب : يُعتبَرُ قِطاعُ الماليةِ الإسلامية قِطاعاً واعداً في المغرب بالنظرِ إلى وُجودِ شريحةٍ مُهمَّةٍ من المواطنينَ تُفضِّلُ عدمَ التعامُلِ مع البنوكِ التقليدية لاعتباراتٍ عقَديَّة؛ فوفْقاً لدراسةٍ سابقةٍ أجْرَتْها "وكالةُ تومسون رويترز" حولَ التمويلِ الإسلامي بالمغرب – بالتعاونِ مع المعهَدِ الإسلامي للبحوثِ والتدريب التابع للبنكِ الإسلامي للتنمية، والمجلسِ العام للبنوك والمؤسَّساتِ المالية الإسلامية– فقَد أعرَب ٩٨٪ من المغاربة عن اهتمامِهم بالمنتَجاتِ المصرفية الإسلامية، ٨٤ ٪ منهم عَبَّرُوا عن أملِهم في أن تكونَ هذه المنتَجات أقلَّ تكلفةً من تلك التي تُقدِّمُها البنوكِ التقليدية[1].

ورجَّحَ تقريرُ رويترز أن تبلغ قيمةُ الأصولِ الإسلامية في المغرب نحو ٨,٦ مليار دولار بحُلولِ عام ٢٠١٨م؛ أيّ: ما يعادل ٩ بالمائة من مجموعِ الادِّخار الوطنيّ.

ومنذُ أن شرعَتِ الحكومةُ في (إعدادِ وإصدار) القوانين المنظِّمة لقطاعِ التمويل الإسلاميِّ بادرت مجموعةٌ من البنوكِ الإسلامية بتقديمِ طلباتِها لِولُوجِ السوق المغربية، بدَورِها سَعَتِ البنوكُ المحلية إلى الحصولِ على نصيبِها من قطاع المصارف الإسلامية؛ وذلك من خلالِ فَتْحِ نوافذَ إسلامية.

وقد بدا واضحاً منذ البداية تَوجُّهُ الدولةِ إلى عَدمِ الانفتاحِ الكامل على المؤسَّساتِ المالية الأجنبية؛ وذلك حِفاظاً على مصالحِ البنوك المغربية؛ حتّى لا تَفقِدَ شريحةً واسِعَة من عُملائِها، وإنشاءِ نَوعٍ من التوازُن بين المصارفِ المحلية

[1] الدراسة تحملُ عنوان: "التمويل الإسلامي في المغرب ٢٠١٤م: إطلاقُ إمكانيات المملكة". يقدِّم التقريرُ معلوماتٍ متكاملةً حول فرص الخدمات الاسلامية بالمغرب؛ وذلك من خلال عيِّنةٍ تُمثِّل المجتمعَ المغربي في مختلف مناطق المملكة.

والأجنبية العاملة في الصيرَفة الإسلامية، وهذا ما يُفَسِّرُ الشراكاتِ بين البُنوك المغربية وبُنوكٍ أجنبية مُتخَصِّصة في هذا المجال؛ حيث دَخَلَتْ أربعةُ بنوكٍ مغربية في اتفاقاتِ شراكةٍ مع بُنوكٍ أجنبية، كان أوّلها القرْضُ العقاريّ والسياحيّ المغربيّ الذي وَقَعَ اتفاقيةُ شراكة مع بنكِ قطَرٍ الدوليّ، والبنكِ المغربيّ للتجارة الخارجية الذي أعلنَ عن تحالُفِه مع مجموعةِ البركة البحرينية، التجاريّ وفا بنك من جانبه تَوصَّلَ إلى بروتوكول تفاهُمٍ مع البنكِ الإسلاميّ للتنمية، بينما دَخَلَ البنكُ الشعبيّ في شراكةٍ مع مجموعةِ فاينانشال غايدانس الأميركية للاستثمارِ العقاريِّ.

وتُعتبَرُ هذه الشراكاتُ مع البنوكِ الخليجية بالخُصوص وسيلةً لاستقطابِ رُؤوسِ أموالٍ مهمَّة للاقتصاد المغربيّ.

وبالنظر للاستقرارِ السياسيّ والاقتصاديّ، وللعلاقاتِ المتميّزة التي تَربطُ المغربَ مع دُولِ الخليج؛ فإنّ هذه الأخيرَةَ تَعتبَرُ المغربَ وجهةً مُهمَّة لاستثمارِ فوائضِها المالية، كما يُمكِنُ للمَغرب الاستفادةِ من خِبْرَةِ هذه الدُّولِ في مجال الصيرفة الإسلامية.

ويُراهِنُ المغربُ من جهَتِه على الدَّورِ التنمويّ الذي ينتظرُ أن تقومَ به البُنوك التشاركية؛ من خلالِ تمويل المشاريع وتشجيع الإستثمار. ويُؤكِّدُ الدكتور عُمَر الكتَّاني في هذا السِّياقِ على أنّه رغمَ التشابُه بين البنوكِ التقليدية والمصارف الإسلامية، من الناحيةِ التِّقنيَّة وفي الممارَسةِ التجارية؛ إلاّ أنّ البُنوكَ الإسلامية تتميَّزُ بكَونها لا تستغلُ ودائعَ المجتمَع بحثاً عن مصلحتِها؛ وإنّما الأصلُ فيها أن تكونَ معاملاتُها ذاتَ طابَعٍ (استثماريٍّ واجتماعيّ)؛ بحيث أنها تقومُ بِدَورٍ تنمويٍّ في المجتمَع من خلالِ الاستثمار.

وبالإضافةِ إلى تنميةِ الاقتصاد الوطني، يُنتَظَرُ من هذه التمويلاتِ أنْ تُساهِمَ في تقديمِ حلولٍ لبَعضِ المشاكل التي تُعاني منها العديدُ من الأُسر المغربية، وعلى رأسِها مُشكِلِ السكنِ؛ وذلك من خلالِ (قُروضِ المرابحة العقاريّة)، مع ما يترتَّبُ عن ذلك من انعكاساتٍ إيجابية على المستوى الاجتماعيّ.

ويرى العديدُ من الخُبراء أنّ المغربَ يتوفَّرُ على فُرَصٍ كبيرة تُمكِّنُه من بناءِ مركزٍ ماليّ إسلامي دوليّ على غِرار المركزِ الدوليّ في البحرين وكوالالمبور؛ وذلك بِحُكْمِ البُعدِ الجيو استراتيجي للمغرب؛ سواءٌ على الصعيدِ (الإقليميِّ أو القاريِّ)؛ فالحضُورِ الوازنِ للمغرب في إفريقية، إضافةً الى عامل الاستقرارِ يُؤهِّلانه لِيُصبحَ عاصمةً دوليّة للمالية الإسلامية.

٣. أهمُّ التَّحدِّيات أمامَ المالية الإسلامية في المَغرب: لعلَّ فشلَ التجربة السابقة لـ "المنتُوجاتِ البديلة" تركَ صورةً وانطباعاً سيِّئاً لدى المستهلك المغربيِّ عن المنتجاتِ المالية الإسلامية وعن البنوكِ الإسلامية بصفةٍ عامّة. فبالإضافةِ إلى تكلفتِها المرتفعةِ بالمقارَنة مع نظيرتِها التقليدية، أصبحَ يُنظَرُ إلى البنوكِ الإسلامية كبُنوكٍ ربحيَّة تجارية بالدَّرجة الأُولى، تَعتمِدُ في مُعاملاتِها على مَنتوجٍ واحد هو مَنتوجُ المرابحة على حسابِ المنتُوجاتِ التمويلية الأُخرى كـ(المشاركة والمضارَبة).

وبناءً عليه؛ فالتحدّي الأوّل الذي يُواجِهُ البنوكَ التشاركيّة في المغربِ هو التعريفُ بوظائفِ وطبيعةِ عمليّات هذه البنوك، وإعادةِ الثِّقَة في المنتُوجاتِ المالية الإسلامية؛ وذلك بتصحيحِ الصُّورة السيِّئة لدى المستهلكِ عن هذه المنتُوجات، ولن يتمَّ ذلك إلاّ من خلالِ (سياسةٍ تواصُليَّةٍ ناجعةٍ) تُستعمَلُ فيها قنواتُ التواصُل كافّةً، وتُراعى فيها فعاليّة ومِصداقية الرسائلِ والمضامينِ الإشهارية، ويُشارُ فيها إلى آراءِ المؤسَّساتِ والهيئات العلميّة المختصَّة.

التحدِّي الثاني أمامَ البنوكِ التشاركية مُرتبِطٌ بتكلفةِ المنتُوجاتِ المُقدمة؛ فمن بين الأسبابِ الأساسيّة لِفَشَلِ التجربة السابقة هو ارتفاعُ تكلفةِ المنتوجات البديلة بالمقارَنة مع نظيرتِها التقليدية؛ وذلك رغمَ المراجَعةِ الضريبية لقروضِ المرابحة.

كذلك، يُنتظَرُ من هذه التجربة أن تتميَّزَ عن سابقَتِها بانفتاحِها على مختلفِ الصيغ التمويلية التشاركية؛ والتي من شأنِها (تمويل المشاريعِ الاستثمارية، وتقديم حلولٍ مالية) لفائدةِ المقاوَلاتِ الصُّغرى والمتوسِّطة التي تُعاني من مُشكِلِ التمويل.

وفي هذا الصددِ أبدى بعضُ الخُبراء تخوُّفَهم من تبنِّي نموذجِ البنوك الإسلامية التجارية، في إشارةٍ إلى نموذجِ البنوك الإسلامية في منطقة الخليج؛ باعتبارِ أنّ المغرب يتوفَّرُ على قطاعاتٍ مهمَّة كـ(الفلاحة والصناعة والخدمات) تحتاجُ إلى استثماراتٍ مُهمّةٍ من أجْلِ تطويرها، داعينَ الى الاستفادةِ من تجربة دُولٍ مِثل (السودان وماليزيا) في هذا المجال.

تحدِّياتٌ أُخْرى تُفرَضُ أمام البنوكِ التشاركية في المغرب؛ وأهمُّها قُدرَتُها على تحمُّلِ التنافسيّة أمامَ البنوكِ التقليدية ما يفرضُ على هذه البنوكِ– بالإضافة إلى الأخْذِ بعَينِ الاعتبارِ مُشكِلِ التكلفة–، مراعاةَ جانبِ الجَودة في تقديمِ الخدمات. الأمرُ الذي يضعُ المغرب أمام تحدٍّ آخرَ ألا وهُو (إعدادُ الأُطرِ والطواقمِ البشرية المؤهَّلة).

خاتمةٌ:

رغمَ تأخُّرِ انطلاقِ تجربة المالية الإسلامية في المغرب؛ إلاّ أنّ الخُطوة تُعتبَرُ مهمَّةً، ويُمكِنُ اعتبارُها بدايةً لإرساءِ دعائم الصناعة المالية الإسلامية بالمغرب، وسيكونُ لها–حَتماً– انعكاساتٌ إيجابية على الاقتصادِ الوطني.

كما يُمكِنُ للمغرب أن يستفيدَ من هذا التأخُّرِ ليَضعَ الأُسُسَ المتينة لهذه الصناعة، ويتبنَّى من بين التجارب الموجودة (أفضلَها وأنسبَها) للسياق المغربي.

وختاماً: لا بُدَّ من بيانِ أنّ المغربَ لا يُعتبَرُ الوحيدَ في المنطقةِ الذي انتبَه الى أهميةِ الاستثمار في قطاعِ المالية الإسلامية؛ حيث تسارعُ عِدَّةُ دُولٍ في المنطقة– خاصّةً تُونُس والجزائر– إلى الانخراطِ في هذه التجربة؛ من خلال تحيينِ مَنظُومَتِها (التشريعية والقانونية) في أفقِ اعتمادِ المصارف الإسلامية ضمنَ مَنظُومَتها المالية؛ ممّا ينبغي الإسراعُ في وتيرةِ العملِ من أجْلِ رَفْعِ التحدِّياتِ التي تمّت الإشارةُ إليها، وتذليلِ العقَبات أمام هذه الصناعةِ الوليدة في المغرب؛ حتّى لا يُضيعَ هذا الأخيرُ فُرصتَه في تحقيقِ الرِّيادةِ على المستويين (الإقليميِّ والقاريِّ).